على خطى النهضة

أولويات عمل الحكومة
2021-2020

على خطى النهضة.. نحو تعزيز الأمن الوطني

محاور أولويات عمل الحكومة

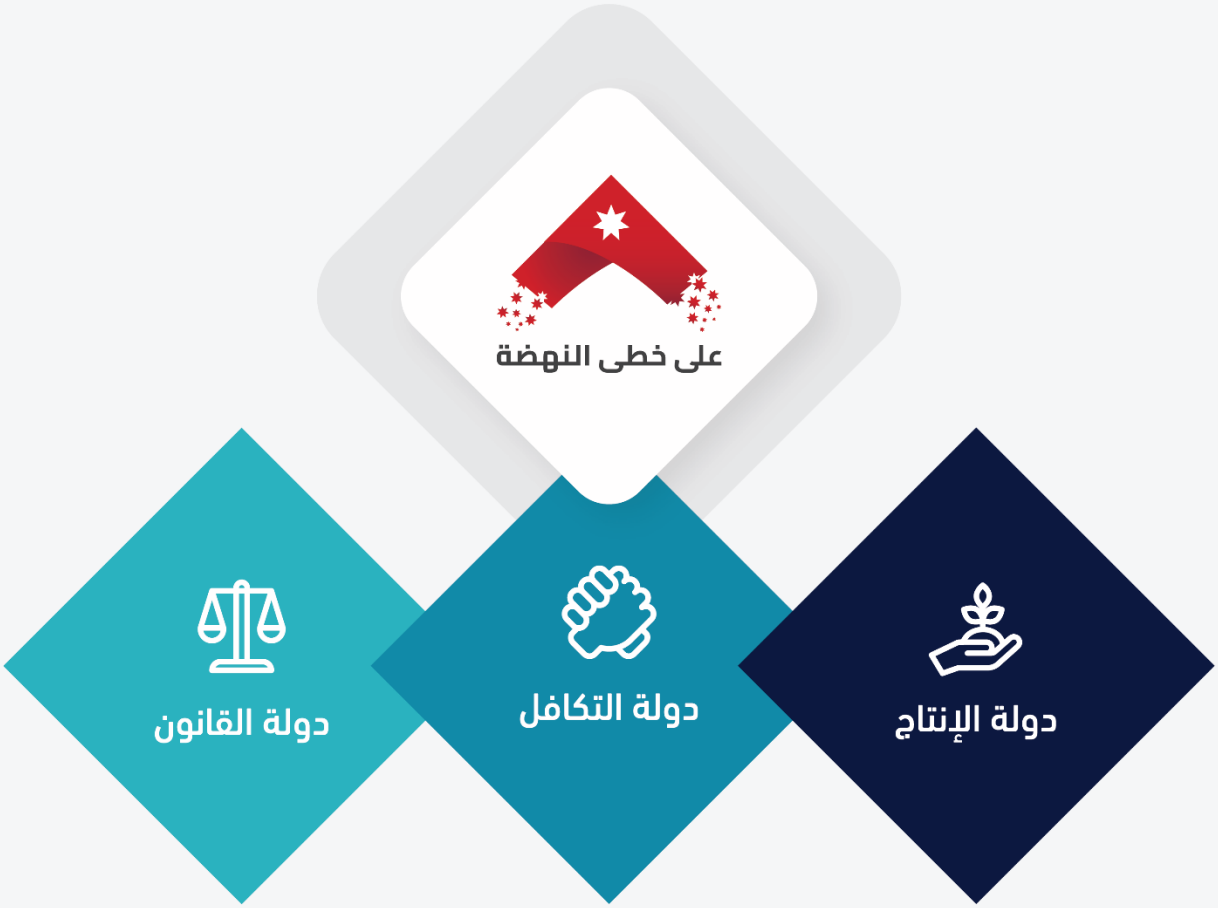

سبع أولويات وطنية

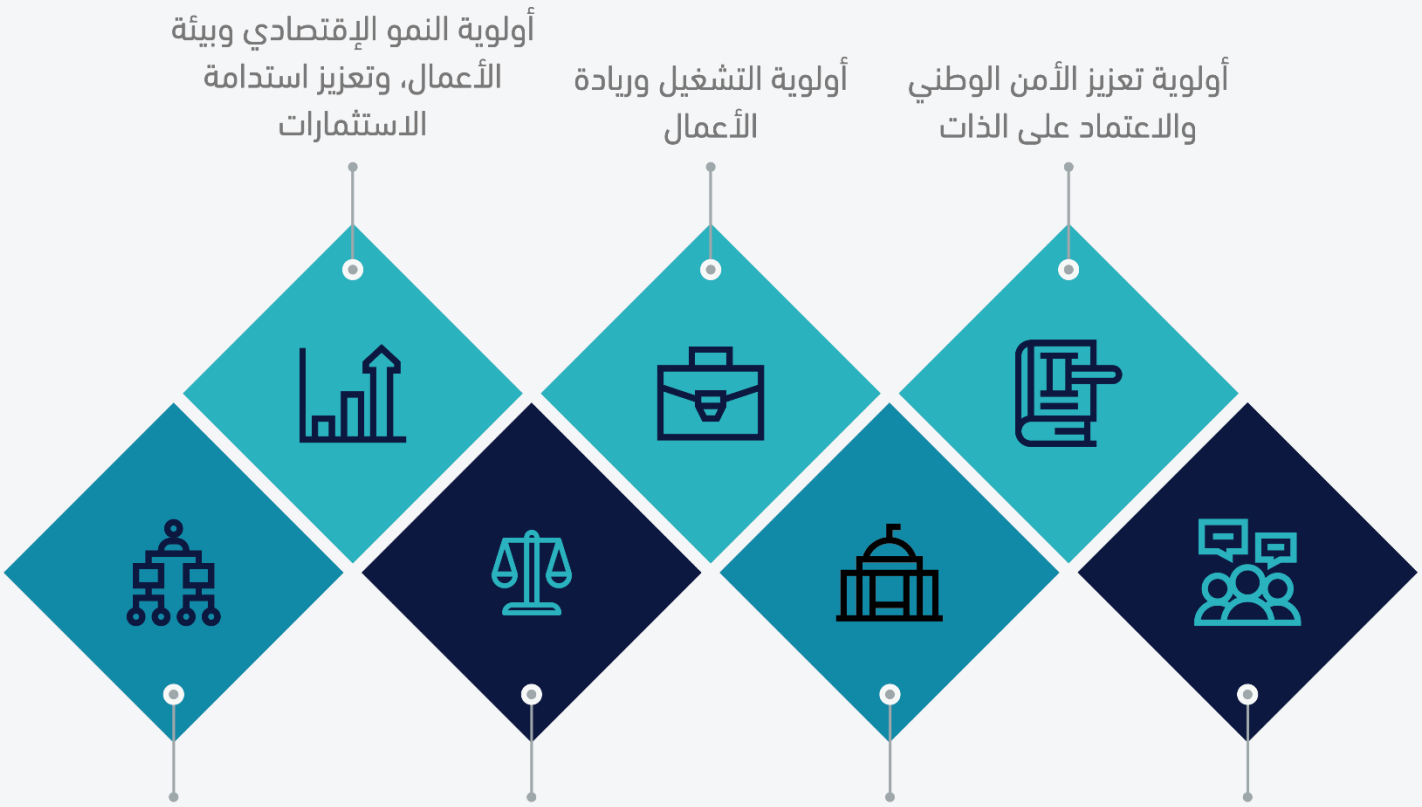

على خطى النهضة

منهجية التنفيذ

7	142	41
أولويات وطنية	مبادرة وإجراء	مؤشر أداء وطني وعالمي

قائمة المحتويات

أولوية تعزيز الهوية الوطنية الجامعة والمشاركة في الحياة السياسية 6
دعم العملية الانتخابية وتعزيز المشاركة السياسية خصوصاً للشباب والمرأة 6
ترسيخ الهوية الثقافية الوطنية وتعزيز الثقافة المجتمعية 7
التربية الإعلامية والمعلوماتية ومكافحة الإشاعة 7
الثقافة والفنون 8
تعزيز الحركة الشبابية ودعمها 8
تعزيز نهج اللامركزية 9
أولوية تعزيز الأمن الوطني والاعتماد على الذات 10
تعزيز الأمن الوطني 10
تعزيز الاعتماد على الذات من خلال الاستثمار الكامل للثروات الوطنية 11
أولوية تحسين جودة الخدمات الحكومية 13
التحوُّل الرقمي وتحسين جودة الخدمات 13
تطوير التعليم العام والتوسّع في التعليم المبكّر 13
التوسّع في التعليم المهني والتقني وتطوير التعليم العالي 14
تحسين مستوى الرعاية الصحية 15
تطوير منظومة النقل العام 16
تحسين مستوى الرعاية والحماية الاجتماعية 16
الاستمرار في برامج السكن الميسَّر والأشغال العامَّة 17
أولوية التشغيل وريادة الأعمال 19
التشغيل 19
ريادة الأعمال 19
أولوية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإنفاذ القانون 21
أولوية النمو الاقتصادي، وبيئة الأعمال وتعزيز استدامة الاستثمارات 23
أولوية الإصلاح الإداري وترشيق الجهاز الحكومي 26

أولوية تعزيز الهوية الوطنية الجامعة والمشاركة في الحياة السياسية

دعم العملية الانتخابية وتعزيز المشاركة السياسية خصوصاً للشباب والمرأة

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **إعداد وتنفيذ الحملة الوطنية لزيادة المشاركة في الانتخابات النيابية والمحلية المقبلة.**
2. **دعم تنفيذ الانتخابات النيابية والمحلية المقبلة.**
3. **بناء قدرات الأحزاب السياسية ودعمها للانخراط في الحياة السياسية، من خلال:**
   - أ- تدريب الأحزاب السياسية على إعداد البيان الانتخابي.
   - ب- تدريب الأحزاب السياسية على إعداد الخطة الاستراتيجية الخاصة بهم.
   - ت- تدريب الأحزاب السياسية على إعداد خطة الحملات الانتخابية الخاصة بهم والتأثير في الرأي العام.
   - ث- تدريب الأحزاب السياسية على نظام التمويل المالي الجديد.
   - ج- تشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والسلطة التنفيذية.
4. **تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، من خلال:**
   - أ- تدريب المرأة على المشاركة في الحياة السياسية في أقاليم (الوسط، الشمال، الجنوب) بالتعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.
   - ب- تدريب المرأة الحزبية على مهارات العمل السياسي ومهارات القيادة والتشريعات.
   - ت- عقد جلسات حوارية خلال الفعاليات التي تخص المرأة محلياً وعالمياً.
5. **تفعيل المشاركة السياسية للشباب، من خلال:**
   - أ- إعداد خطة العمل لبرامج المعهد السياسي (الحكومة الشبابية والبرلمان الشبابي).
   - ب- تنظيم الأنشطة والبرامج التي تعزز مشاركة الشباب في الانتخابات النيابية والمحلية.
   - ت- عقد دورات وورشات عمل لطلبة الجامعات الأردنية للتعريف بقانون الاحزاب وأبرز مواد القانون وبالحياة الحزبية في الأردن.
   - ث- متابعة وتقييم أنشطة وبرامج الأكاديميات السياسية.
   - ج- متابعة وتقييم شبكات العمل الشبابي.
   - ح- إطلاق نموذج "محاكاة البرلمان العربي".
6. **تطوير العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من خلال:**
   - أ- متابعة تنفيذ استحداث أقسام برلمانية في الوزارات والدوائر الحكومية.
   - ب- تدريب رؤساء أقسام الشؤون البرلمانية وضباط الارتباط في الدوائر الحكومية.
   - ت- إنشاء نظام إلكتروني يختص بمتابعة أدوات الرقابة البرلمانية لتسهيل عملية الاتصال وتسريعها.

ترسيخ الهوية الثقافية الوطنية وتعزيز الثقافة المجتمعية

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **إطلاق مشروع "ذاكرة الأردن" الذي يضم (السجل الوطني الموحد للوثائق، جمع وتوثيق التراث الشفوي الأردني، البوابة الإلكترونية للتراث الثقافي الأردني).**
2. **إطلاق المواسم الثقافية الوطنية لمدة "12" أسبوعاً في عمان والمحافظات كافة.**
3. **إيجاد منظومة مؤسسية تضمن إعداد وتنفيذ البرامج الملائمة لإبراز مئوية الدولة الأردنية.**
4. **إطلاق البرنامج الوطني للقراءة، وتطوير "المؤشر الوطني للقراءة" وهو دراسة تصدر بشكل دوري تحدد حالة القراءة في المجتمع الأردني.**
5. **إطلاق مسابقة وطنية تُعنى بتشجيع الأجيال الشابة وطلبة المدارس والجامعات والمؤسسات الشابة والمجتمع على القراءة.**
6. **إطلاق منصة وطنية للنشر الثقافي الإلكتروني.**
7. **برنامج لدعم المكتبات العامة.**

التربية الإعلامية والمعلوماتية ومكافحة الإشاعة

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **نشر التربية الإعلامية والمعلوماتية، من خلال:**
   - أ- تطوير المناهج والخطط التدريبية الخاصة بالتربية الإعلامية والمعلوماتية.
   - ب- تدريب وبناء قدرات 500 معلم و60 عضو هيئة تدريس في الجامعات.
   - ت- إنشاء 60 ناد للتربية الإعلامية والمعلوماتية.
   - ث- حملة وطنية لمواجهة الإشاعات ونشر ثقافة التحقّق والتفكير النقدي في المحتوى الإعلامي.
   - ج- تطوير أداء منصة "حقك تعرف" وفق خطة تقييم وتطوير.
   - ح- استحداث مسابقات إعلامية تنافسية تهدف إلى التوعية بخطر الإشاعة.
2. **الحملات الإعلامية والترويجية، من خلال:**
   - أ- تحديد ما بين 1 إلى 3 قطاعات ذات أولوية، يتم تصميم وتنفيذ حملات إعلامية ترويجية حولها (مثل: السياحة، الاستثمار، الريادة والابتكار).
   - ب- تحديد ما بين 1 إلى 3 ممارسات اجتماعية سلبية تتطلب حملات توعوية لتغييرها (النظافة العامة، قيادة المركبات، التدخين في الأماكن العامة، الجلوة العشائرية).

ت- التوعية باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

3. **تطوير وتمكين إعلام رئاسة الوزراء والوزارات والمؤسسات الحكومية.**
4. **إطلاق استراتيجية إعلامية وطنية تعنى بتطوير مؤسسات الإعلام الرسمي والوطني وتعزيز العلاقات فيما بينها.**

الثقافة والفنون

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **إدماج المجتمعات المحلية بحركة الفنون والإبداع ودعمها، من خلال:**

أ- إطلاق مشروع "مدن الفنون والإبداع".

ب- إنشاء (11) مركز تدريب على الفنون والصناعات الإبداعية في (11) محافظة.

ت- تطوير وبناء قدرات فرقة للفنون الشعبية في كل محافظة وفرقة محلية في كل محافظة للمسرح.

ث- دعم فرص دخول مدن أردنية على الشبكة العالمية للمدن المبدعة.

ج- إطلاق مسرّعة أعمال في الثقافة والفنون.

ح- إطلاق منصة لاكتشاف المواهب الأردنية الفنية والثقافية.

خ- إحياء صندوق دعم الثقافة والفنون.

د- زيادة الإنتاج الدرامي والمنتج الإعلامي من خلال تأسيس صندوق للإنتاج الدرامي والإعلامي يضمن التخطيط المركزي للمشاريع التي تستحق الدعم، ويشجع الإنتاج المشترك.

تعزيز الحركة الشبابية ودعمها

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **إطلاق جائزة ولي العهد للشباب.**
2. **إطلاق برنامج "حوارات مع الشباب" من خلال تحديد الموضوعات والأمور المستجدة التي تهم الشباب الأردني** (شرح سياسات الحكومة للشباب، والنهج الوطني للحكومة في التعامل مع أبرز القضايا من خلال الجلسات الحوارية، مثل: مكافحة الإشاعة، أهمية المشاركة بالانتخابات، اللامركزية ودورها في التنمية، دور الشباب في التنمية الشاملة).
3. **توطين المبادرات الشبابية، من خلال:**

أ- استقطاب المبادرات الشبابية من خلال إنشاء رابط إلكتروني، وفرز المبادرات واختيار الأفضل منها تبعاً للأسس والمعايير المعتمدة.

ب- توطين أفضل المبادرات الشبابية في المراكز الشبابية للعامين 2020-2021.

ت- تنفيذ حملات كسب التأييد للمبادرات التي يتم توطينها.

ث- تقييم المبادرات، وتكريم المتميزة منها.

4. **تنفيذ برنامج المشاركة المدنية للشباب، ويتضمن 4 مشاريع: (962، مهاراتي، نحن، مختبرات الابتكار الاجتماعي).**
5. **الاستمرار بتنفيذ معسكرات الحسين للعمل والبناء وتطوير منهجيتها.**
6. **الاستمرار بتأهيل مرافق المنشآت الشبابية والرياضية وصيانتها.**
7. **إطلاق برنامج بصمة خضراء لزراعة الاشجار المثمرة.**
8. **فتح المدارس الحكومية أمام فئة الشباب بعد ساعات الدوام وخلال أيام العطل.**
9. **برنامج القيادات الشبابية لتدريب الشباب (القائد الشبابي)، وتأهيل العاملين مع الشباب (النشامى).**

تعزيز نهج اللامركزية

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **تطوير وإقرار قانون الإدارة المحلية.**
2. **إعادة هيكلة بنك تنمية المدن والقرى الذي يمكن المجتمعات المحلية من الوصول إلى التمويل للمشاريع الإنتاجية.**
3. **تعزيز التنمية المحلية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى المحافظات والبلديات.**

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

1. **إقرار قانون الإدارة المحلية.**
2. **الزيادة في نسبة مشاركة الشباب الأردني والمرأة في الحياة السياسية والتمثيل البرلماني.**
3. **زيادة الإنفاق الرأسمالي من مجالس المحافظات نسبة إلى الإنفاق الرأسمالي المركزي.**
4. **تنفيذ برنامج التربية الإعلامية والمعلوماتية.**
5. **تأسيس الصندوق الوطني للإنتاج الدرامي والمحتوى الإعلامي.**
6. **دعم إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب التاسع عشر.**

أولوية تعزيز الأمن الوطني والاعتماد على الذات

تعزيز الأمن الوطني

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **دعم القوات المسلحة الأردنيّة – الجيش العربي والأجهزة الأمنية** واستكمال الإجراءات اللازمة لدمج المديرية العامة للدفاع المدني والمديرية العامة لقوات الدرك بمديرية الأمن العام وذلك لضمان أعلى درجات التنسيق الأمني والاحترافية وتوحيد الجهود لتقديم الخدمات المثلى للمواطنين في مختلف مواقع سكنهم وإقامتهم.
2. **تعزيز أمن التزوّد بالطاقة، من خلال:**
   - أ- تنفيذ إجراءات الخطة التنفيذية لاستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (2020-2030).
   - ب- تنويع مصادر الغاز الطبيعي.
   - ت- تنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية (غاز، طاقة متجددة، صخر زيتي).
   - ث- رفع المخزون الاستراتيجي للمشتقات النفطية (الزيادة في نسبة المخزون ونسبة الزيادة في السعات التخزينية للغاز البترولي المسال).
   - ج- الزيادة في تنويع مصادر الوقود المستخدمة في الصناعات والنقل (الغاز البترولي المسال).
   - ح- العمل على استبدال الوحدة الغازية العائمة - الباخرة (FSRU) ببدائل أخرى أقل كلفة.
   - خ- ضبط الفاقد من الكهرباء من خلال إجراءات عدة منها العدادات الإلكترونية والذكية وتكثيف حملات الأجهزة المعنية لوقف الاعتداءات على خطوط الكهرباء.
3. **تعزيز أمن التزوّد بالمياه، من خلال:**
   - أ- تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص كمشاريع تحلية المياه ومشروع الناقل الوطني، والتوسّع في مشاريع الحصاد المائي ومحطات التنقية للاستخدامات الزراعية.
   - ب- ضبط الفاقد من المياه من خلال إجراءات عدة منها العدادات الإلكترونية والذكية تكثيف حملات الأجهزة المعنية لوقف الاعتداءات على خطوط المياه.
   - ت- دراسة شاملة ومعمّقة لمصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزه واستثمارها بالشكل الأمثل.
4. **تعزيز أمن التزوّد بالمواد التموينية من خلال تنظيم التجارة الداخلية وتعزيز محور التموين من خلال:**

أ- الاستمرار في تأمين المخزون الاستراتيجي للمملكة من القمح بواقع 11.7 شهر والشعير بواقع 7.8 شهر على الأقل والعمل على زيادة هذا المخزون.
ب- إيجاد سعات تخزينية إضافية لحفظ وتوزيع القمح.
ت- إيجاد سعات تخزينية إضافية لحفظ وتوزيع المواد العلفية للتسهيل على أصحاب الحيازات (منها: مستودع القويرة، مستودع ذيبان، مستودع الوسطية والكورة، مستودع الربة).
ث- تعزيز أداء الدور الرقابي للسيطرة على الأسعار ودراسة مدى التركز في القطاعات المختلفة
ج- إقامة اسواق شعبية دائمة في مختلف المحافظات بالتعاون مع البلديات والغرف التجارية والفعاليات الاقتصادية.

5. **تطوير تشريعات حقوق الإنسان وترسيخها، من خلال:**

أ- مراجعة وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
ب- وضع ضوابط لممارسات التوقيف الإداري وحصره في نطاق ضيق يحمي حقوق وواجبات الإنسان.
ت- وضع ضوابط لممارسات الجلوة العشائرية في نطاق يحمي حقوق وواجبات الإنسان.

6. **تعزيز روح الانضباط وأخلاقيات العمل لدى الشباب من خلال برنامج خدمة وطن (تدريب عسكري، وتدريب مهني ينتهي بالتشغيل).**
7. **وضع الأنشطة والبرامج المتعلقة بتعزيز الأمن الوطني، وترسيخ مفهوم السلم المجتمعي ضمن خطط المراكز الشبابية، إضافة إلى وضع البرامج المختصة بهذا الجانب في معسكرات الحسين للعمل والبناء مثل: المغامرة والتحدي، وعيون الأردن، والدرك.**

تعزيز الاعتماد على الذات من خلال الاستثمار الكامل للثروات الوطنية

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **تطوير المصادر المحلية للنفط والغاز، من خلال:**

أ- تطوير الإنتاج في حقل الريشة الغازي.
ب- تطوير الإنتاج من حقل حمزة النفطي.
ت- تسويق المناطق المفتوحة للاستثمار في استكشاف النفط و الغاز و الصخر الزيتي.

2. **زيادة مساهمة المصادر المحلية في توليد الكهرباء، من خلال:**

أ- إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المحلية، بما فيها الطاقة المتجددة والصخر الزيتي وغاز الريشة بحلول عام 2020.

3. **زيادة مساهمة قطاع الثروة المعدنية في الناتج المحلي، من خلال:**

أ- متابعة الإجراءات لتنفيذ مشروع استكشاف النحاس في ضانا (الشركة المتكاملة).

ب- متابعة إجراءات العمل الخاصة باستكشاف الذهب في منطقة وادي أبو خشيبة.

ت- فتح المجال للاستثمار في العناصر النادرة مثل الليثيوم في منطقة الدبيديب بعد استكمال الدراسات اللازمة.

ث- فتح المجال للاستثمار في إنتاج السيليكا.

4. **تعزيز القطاع الزراعي ورعاية الثروة الحيوانية والنباتية، من خلال:**

أ- زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية من خلال الصناعة الزراعية والتخزين للمنتجات الزراعية.

ب- تعزيز ودعم الصادرات الزراعية والحيوانية وزيادتها.

ت- تعزيز استخدام الطاقة البديلة في القطاع الزراعي.

ث- التوسّع في التحريج المستدام.

ج- رعاية الثروة الحيوانية والإحلال التدريجي للحيوانات الحية مكان اللحوم الطازجة بما يخص الاستيراد.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

1. **نسبة الزيادة في توليد الطاقة الكهربائية من مصادر طاقة محلية.**
2. **نسبة الزيادة في الصادرات الوطنية من الثروة الحيوانية والنباتية.**
3. **نسبة الزيادة في إنتاج حقل الريشة الغازي.**
4. **نسبة الزيادة في إنتاج حقل حمزة النفطي.**
5. **زيادة نسبة مصادر الطاقة المحلية من خليط الطاقة الكلي وصولاً إلى 20% نهاية عام 2020.**

أولوية تحسين جودة الخدمات الحكومية

التحوُّل الرقمي وتحسين جودة الخدمات

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **أتمتة (198) خدمة حكومية إضافية خلال الأعوام 2020-2021 (بواقع 100 خدمة خلال 2020، و98 خدمة خلال 2021) في كل من** (إدارة التأمين الصحي، دائرة الأحوال المدنية والجوازات، وزارة الصحة، إدارة الترخيص، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة العدل، أمانة عمان، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وزارة العمل، دائرة قاضي القضاة، وزارة المالية، وزارة الداخلية، وزارة الإدارة المحلية).
2. **الاستمرار في تطوير تطبيق نافذة الدخول الموحد "سند" ليشمل جميع الخدمات الرقمية الحكومية.**
3. **رقمنة جميع المدفوعات والمقبوضات الحكومية (E-Payments).**
4. **إنشاء نظام المعلومات الوطني.**
5. **الانتهاء من تنفيذ مشروع شبكة الألياف الضوئية (NBN) بالشراكة مع القطاع الخاص.**
6. **تنفيذ مشروع "التوقيع الرقمي" للمواطنين.**
7. **إطلاق خدمة التحقق من الاشتمال المالي إلكترونياً (E-KYC).**
8. **تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والبلديات في تقديم الخدمات الحكومية (التعهيد)، بما يسهم في رفع جودة الخدمة المقدمة وتعزيز إمكانية الوصول إليها في المحافظات وخصوصاً في الأطراف.**
9. **توفير (3) مراكز خدمة نموذجية في الشمال والوسط والجنوب لتسهيل الحصول على حزمة من الخدمات الحكومية من مكان واحد.**
10. **تطوير وصيانة وتجهيز (70) مركزاً لتقديم خدمة تابعة للدوائر الحكومية التي تقدّم خدمات مباشرة للمواطنين.**
11. **التوسع في برامج تقييم الخدمات الحكومية (المتسوق الخفي، منصة بخدمتكم، قيم تجربتك، مسح جودة الخدمات).**

تطوير التعليم العام والتوسّع في التعليم المبكّر

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **تعميم فرص وصول جميع الأطفال إلى المستوى الثاني (KG2) للعام الدراسي 2021/2020 (الاستيعاب الكامل)، من خلال:**

أ- استحداث (65) غرفة بعد استلامها في القطاع الحكومي وتأهيل (188) غرفة لرياض الأطفال.
ب- استئجار وحدات لرياض الأطفال مناسبة في المواقع المطلوبة.
ت- التوسع في برنامج رفع الاستعداد المبكر للتعليم واستثمار المراكز الشبابية والصحية ومرافق الصندوق الأردني الهاشمي.
ث- تشغيل معلمات ومساعدات في رياض الأطفال في القطاع الأهلي ووزارة التربية والتعليم (بتمويل من هيئة وتنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية).
ج- تطوير نظام الجودة لرياض الأطفال.
ح- تبني نظام التعليم المرن لرياض الأطفال في المناطق الأكثر حاجة.

2. **تحسين البيئات المدرسية في المدارس الحكومية، من خلال:**
أ- التوسّع في برنامج الأبنية المدرسية والإضافات الصفية من خلال خارطة لتوزيع وتحديد الأولويات في بناء المدارس والإضافات الصفية.
ب- الاستغلال الأمثل للأبنية المدرسية من خلال الدمج المدروس للمدارس الصغيرة.
ت- ضمان معايير الأمان والرعاية والسلامة وتوحيد الإجراءات للحد من العنف.
ث- الاستمرار في تنفيذ مشروع التغذية المدرسية في المدارس الحكومية ومدارس المخيمات التابعة لوكالة الغوث الدولية.
ج- تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية التعليم الدامج.
3. **تطوير إطار متكامل لمحطات التقويم تتماشى مع المراحل التعليمية للنظام التعليمي الأردني، وتحسين أداء الطلاب الأردنيين في الامتحانات الدولية بما فيها حوسبة امتحان الثانوية العامة.**
4. **إطلاق تصنيف المدارس الحكومية والخاصة وفق معايير أدائية تضمن الجودة التعليمية.**
5. **إطلاق الترخيص المهني للمعلمين والقادة.**
6. **التوظيف الموسع للتكنولوجيا في التعليم بما فيها البنية التحتية.**
7. **تطوير المناهج وأساليب التعلّم وبرامج للمهارات الحياتية.**
8. **التشجيع على التوسّع في الوقف التعليمي.**

التوسّع في التعليم المهني والتقني وتطوير التعليم العالي

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **إعادة تنظيم مسارات التعليم وبدء التشعيب بعد الصف التاسع والتدخل المبكر في صقل الميول المهنية للطلبة.**
2. **إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي وتعديل التشريعات الناظمة له، وتنسيق وتطوير العمل الجامعي البيني.**

3. **رفع كفاءة الكوادر التدريسية في الجامعات والكليات.**
4. **دعم الطلبة الأردنيين المتميزين وغير المقتدرين مالياً من خلال المنح والقروض المخصصة للتعليم العالي.**
5. **استكمال إجراءات إنشاء المركز الوطني لاستخدام التكنولوجيا وإدماج مصادر التعليم المفتوحة.**
6. **زيادة استقطاب الطلبة الوافدين للدراسة في الجامعات الأردنية.**
7. **التوسّع في دعم البحث العلمي والابتكار.**

تحسين مستوى الرعاية الصحية

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **وضع خارطة صحية مبنية على أسس واضحة للتوسع في البنية التحتية لقطاع الرعاية الصحية** (أسس للتوسع في بناء المستشفيات والمراكز الصحية).
2. **تنفيذ برنامج "التأمين الصحي الاجتماعي" وصولاً إلى تأمين صحي شامل لجميع الأردنيين عام 2024.**
3. **التوسع في برنامج تدريب الأطباء في برنامج الإقامة ضمن مرافق وزارة الصحة.**
4. **إطلاق وتنفيذ برنامج الاختصاصات التمريضية.**
5. **افتتاح مراكز متخصصة لطب الأسنان للتدريب لبرنامج الإقامة فيها.**
6. **دراسة شراء مستشفى خاص ليعمل كمستشفى تخصصي ويدار بشكل شبه خاص (Semiprivate).**
7. **إدارة قسم الأورام في مستشفى البشير من القطاع الخاص.**
8. **توسعة مستشفى الأمير حسين** (قسم الإسعاف والطوارئ وقسم عمليات وقسم تعقيم وقسم العناية الحثيثة وقسم القلب وقسم التوليد والخداج والاطفال والعيادات الخارجية والمستودعات).
9. **زيادة عدد المراكز الصحية الحكومية الحاصلة على الاعتمادية من (97) إلى (117) مركزاً صحياً مع نهاية 2020.**
10. **استكمال حوسبة جميع المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية الشاملة.**
11. **تجهيز مستشفى الزرقاء الجديد بقسم القلب.**
12. **تحويل مستشفى الأمير حمزة إلى مستشفى تخصصي (توفير عناية وجراحة القلب، زراعة القوقعة، زراعة الكلى، ...الخ).**
13. **افتتاح المستشفى القضائي ومستشفى المساجين في البشير.**
14. **دمج الهيئة الوطنية لصحة المرأة مع مديرية صحة المرأة والطفل في وزارة الصحة.**
15. **دمج المجلس الصحي العالي والمجلس الطبي الأردني.**

16. **تحسين خدمات الأمن والحماية في المنشآت الطبية الحكومية.**
17. **التشجيع على التوسع في الوقف الصحي.**

تطوير منظومة النقل العام

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **الانتهاء من الأعمال الإنشائية لمشروع الباص سريع التردد نهاية 2020، وتشغيل حافلات التردد السريع في عمان وبين مدينتي عمان والزرقاء منتصف عام 2021.**
2. **تنفيذ مخرجات المخطط الشمولي في جرش، والبدء بتنفيذ مخرجات المرحلة الثانية من مشروع النقل الحضري في مدينتي إربد والزرقاء.**
3. **إدخال نظام النقل الذكي** (Intelligent Transport System) **لتحسين خدمة النقل العام من خلال إدخال نظام الدفع الإلكتروني لأجور النقل وتتبع مواعيد رحلات حافلات النقل العام وتقديم الشكاوى والمقترحات على الباصات المشمولة بالمرحلة الاولى** (خطوط محافظة جرش والجامعات الرسمية التي تتلقى الدعم الحكومي) **حوالي (622) باص مع نهاية العام 2020.**
4. **مشروع توفير أنظمة رقابية إلكترونية للنقل العام في مراكز الانطلاق والوصول (CCTV).**
5. **الاستمرار في تنفيذ وتطوير مشروع النقل المدرسي.**
6. **تنفيذ مشروع الشبكة الوطنية للسكك الحديدية بالشراكة مع القطاع الخاص.**
7. **تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتطوير مطار عمان المدني/ ماركا بالشراكة مع القطاع الخاص.**
8. **تطوير وتطبيق مدونة قواعد السلوك الأخلاقي والمهني للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائط النقل العام.**
9. **دعم خدمات النقل العام للأسر الفقيرة المنتفعة من برنامج الدعم التكميلي.**

تحسين مستوى الرعاية والحماية الاجتماعية

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **توسيع نطاق شمول الأسر الفقيرة في برنامج الدعم التكميلي لصندوق المعونة الوطنية ليشمل (85.000) أسرة فقيرة جديدة في مختلف مناطق المملكة، من خلال:**
   أ- الاستمرار بصرف الدعم النقدي التكميلي لـ (25.000) أسرة فقيرة استفادت من المرحلة الأولى للبرنامج والمنفذة خلال عام 2019.

ب- تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الدعم التكميلي وذلك بشمول (25.000) أسرة جديدة بهذا البرنامج خلال عام 2020.

ت- تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الدعم التكميلي وذلك بشمول (35.000) أسرة جديدة بهذا البرنامج خلال عام 2021.

2. **إنجاز المرحلة الثانية من مشروع السجل الوطني الموحد وربطه إلكترونياً مع الجهات المعنية برسم السياسات واستهداف الأسر الأردنية الفقيرة، من خلال إضافة جهات جديدة إلى قواعد بيانات سجل الوطني الموحد تشمل:** إدارة التأمين الصحي، وزارة العمل، وزارة الإدارة المحلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الأراضي والمساحة، وأمانة عمان الكبرى.
3. **تحسين آلية تقديم الخدمات للمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية من خلال البدء بمشروع التحول الإلكتروني الكامل لتسليم المعونات الشهرية والدعم الحكومي لمستحقيه من خلال البنوك والمحافظ الإلكترونية.**
4. **تقديم الخدمات الاجتماعية وتحسينها من خلال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في أسر بديلة للعيش المستقل، استحداث وحدات للتدخل المبكر، تنفيذ برنامج العقوبات غير السالبة لحرية الأحداث، تنفيذ برنامج الرعاية الأسرية البديلة، تقديم المساعدات العينية للأسر الفقيرة، تقديم خدمة المساكن للأسرة الفقيرة، وإطلاق الخدمات الإلكترونية.**
5. **تنظيم العمل التطوعي وتفعيله من خلال تطوير قاعدة بيانات للجمعيات، دعم الجمعيات، تسجيل الجمعيات، ومتابعة وتقييم أداء الجمعيات.**
6. **تطوير نظام مساءلة للأسر والعاملين على رعاية الأطفال، والمسنين، وذوي الإعاقة، والمعنفين، والأحداث لضمان عدم تعرضهم للإساءة والإهمال والاستغلال.**
7. **تعديل قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعام 1956، إعداد قانون لجمع التبرعات، استحداث تعليمات للحضانات المنزلية، تعديل نظام الاتحادات الصادر بموجب قانون الجمعيات، استحداث تعليمات بدائل الإيواء والعيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، تعديل التشريعات للحد من ظاهرة التسول وتحديد وتفعيل أدوار الشركاء** (مديرية الأمن العام، الإعلام، المواطن، وزارة الداخلية).

الاستمرار في برامج السكن الميسَّر والأشغال العامَّة

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **تنفيذ برنامج وطني لصيانة واستدامة الجسور والطرق الرئيسية والحيوية.**
2. **إدامة الصيانة والتشغيل على المعابر الحدودية وعددها (26).**
3. **استكمال إنشاء كل من مدينة السلط الصناعية ومدينة مادبا الصناعية.**

4. **الاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للإسكان (السكن الميسر) بمحوريه الشقق السكنية والأراضي المخدومة في مختلف المحافظات.**
5. **الحدّ والتقليل من الأوامر التغييرية في المشاريع الحكومية.**

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

1. رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال إلى 100% نهاية عام 2020.
2. رفع نسبة الالتحاق بالتعليم المهني الثانوي إلى 20% مع نهاية العام 2021.
3. رفع نسبة الالتحاق ببرامج الدبلوم التقني بنسبة 5% سنوياً.
4. زيادة نسبة المعملين والمعلمات الذين يحملون رخصة ممارسة مهنة التعليم إلى 10% نهاية عام 2021.
5. زيادة نسبة مستشفيات وزارة الصحة الحاصلة على الاعتمادية من 85% نهاية عام 2021.
6. زيادة القدرة الاستيعابية من الأسرَّة في مستشفيات وزارة الصحة بنسبة 10% مع نهاية العام 2021.
7. زيادة نسبة المواطنين المشمولين في التأمين الصحي إلى 85% نهاية عام 2021.
8. الزيادة في أعداد الأوقاف التعليمية والصحية بعدد 20 وقف تعليمي وصحي مع نهاية 2021.
9. زيادة نسبة استخدام النقل العام Mode Share إلى 20 % مع نهاية العام 2021.
10. زيادة عدد الأسر المنتفعة من برنامج الدعم التكميلي بواقع (30) ألف أسرة سنويا، حتى نهاية عام 2021.
11. عدد الأسر المتخرجة من برنامج الدعم التكميلي.
12. بناء 900 شقة (عمان-الكرك-الطفيلة-الزرقاء)، وتوزيع 1700 قطعة أرض في أغلب المحافظات.

أولوية التشغيل وريادة الأعمال

التشغيل

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **توفير 35 ألف فرصة عمل إضافية لائقة ومنتجة للأردنيين، من خلال الإطار الوطني للتدريب والتشغيل.**
2. **تشغيل 5 الآف شاب وشابة في القطاع السياحي.**
3. **تنظيم سوق العمل لضمان تشغيل الأردنيين، وإحلالهم في الوظائف والمهن المتاحة،** من خلال:
   - أ- تعديل التشريعات الناظمة لسوق العمل.
   - ب- الانتهاء من تطوير نظام التصاريح الإلكتروني وإطلاقه بمختلف مراحله.
   - ت- تفعيل وتطوير منظومة التفتيش.
4. **الارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني،** من خلال:
   - أ- إعداد الأنظمة والتعليمات الناظمة لعمل هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.
   - ب- تشكيل مجالس المهارات القطاعية.
   - ت- مراكز تدريب مهني تتلاءم واحتياجات سوق العمل جغرافيا ونوعيا.
5. **زيادة جاذبية القطاع الخاص للعمالة الأردنية، من خلال:**
   - أ- وضع وتفعيل حوافز تشجيعية لأصحاب العمل لإحلال العمالة الأردنية بدلاً من العمالة الوافدة.
   - ب- تقديم خدمات نقل مدعوم للعمالة الاردنية.
   - ت- رفع الحد الأدنى للأجور.
   - ث- ضمان توفير بيئة عمل سليمة.

ريادة الأعمال

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **دعم المشاريع الريادية ومشاريع التشغيل الذاتي،** من خلال:
   - أ- دعم وتمويل المشاريع الريادية ومشاريع التشغيل الذاتي من قبل صندوق التنمية والتشغيل وبرنامج انهض، والصندوق الأردني للريادة.
   - ب- استحداث فرص عمل من خلال المشاريع المدعومة.
   - ت- إعادة تقييم ودراسة صندوق التنمية والتشغيل.

2. **دعم المشاريع الريادية، وإطلاق 40 حاضنة أعمال.**
3. **دعم توفير المهارات الرقمية في الأردن من ضمن مشروع "الشباب، التكنولوجيا، والعمل" لتأهيل الشباب وتدريبهم على المهارات الرقمية للشباب.**
4. **بناء برنامج حوافز لدعم الشركات المحلية الرقمية للتوسع والوصول الى الاسواق بهدف اجتذاب الشركات العالمية وتوفير فرص عمل جديدة.**
5. **جذب صناديق ومسرعات أعمال عالمية.**
6. **تحسين القدرات والمهارات الرقمية لدى طلاب المدارس الحكومية من خلال تدريسها من الصف السابع حتى الثاني عشر.**
7. **تأسيس ملتقى الريادة والابتكار.**
8. **العمل على إطلاق المنتدى العربي الشبابي لريادة الأعمال والابتكار 2020.**

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

1. التقدم في مؤشر ريادة الأعمال العالمي.
2. توفير 45 ألف فرصة عمل إضافية لائقة ومنتجة للأردنيين سنوياً.
3. تشغيل 40 حاضنة أعمال لاحتضان المشاريع الريادية.

أولوية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإنفاذ القانون

ستعمل الحكومة على تنفيذ المبادرات والإجراءات التالية:

1. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وحماية المال العام، من خلال:**
   - **أ- حماية المال العام من خلال:**
     i. متابعة تقارير ديوان المحاسبة أولاً بأول واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.
     ii. الاستمرار والتشدد في تطبيق نظام المشتريات الحكومية الموحد.
     iii. إجراءات وتدابير قانونية صارمة لمكافحة التهرب الضريبي والجمركي.
   - **ب- الاستمرار في تعزيز استقلالية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتفعيل صلاحياتها.**
   - **ت- الاستمرار في تعزيز استقلالية ديوان المحاسبة وتفعيل صلاحياته.**
2. **تعزيز السلطة القضائية والوصول للعدالة، من خلال:**
   - أ- إتمام المرحلة الثانية من مشروع استخدام الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية بشمول البلاغات للمواطنين.
   - ب- التوسّع في إجراءات محاكمة نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل عن بعد بحيث يتم محاكمة النزيل دون إحضاره للمحكمة من خلال إنشاء قاعات متخصصة وربط تلفزيوني بين المحاكم ومراكز الإصلاح والتأهيل بحيث يتم شمول (5) محاكم بداية بهذه الخدمة مع نهاية عام 2020 و(5) محاكم بداية في نهاية عام 2021، ليصل عدد المحاكم المشمولة بالنظام نهاية عام 2021 (14) محكمة.
   - ت- توسيع قاعدة المستفيدين من خدمة المساعدة القانونية المجانية بمعدل (10%) سنوياً.
   - ث- استكمال أتمته العمليات في المحاكم وتحسين الخدمات من خلال زيادة عدد الخدمات الإلكترونية ليصبح مجموع الخدمات الإلكترونية المقدمة (60) خدمة مع نهاية العام 2020.
   - ج- التوسع في تطبيق العقوبات المجتمعية كبديل للعقوبة السالبة للحرية في الحالات التي حددها القانون بنسبة (15%).
   - ح- توسيع الربط الإلكتروني مع مديرية الأمن العام من خلال ربط المراكز الأمنية وإدارة الإقامة والحدود خلال العام 2020 بما يساهم في تسريع إجراءات التقاضي وتوفير الوقت والجهد، والربط مع المختبرات الجنائية في العام 2021.
   - خ- التوسع في إنشاء الغرف القضائية المتخصصة من خلال زيادة عدد الغرف القضائية المتخصصة في القضايا الحقوقية والتجارية والجزائية بنسبة (5%).
   - د- تحديث وضبط وتيسير إجراءات الخبرة أمام المحاكم من خلال تطوير نظام الخبرة المحوسب بإضافة خدمة اختيار الخبراء المعتمدين من قبل السادة القضاة حسب

تصنيفات الخبرة وأنواعها، وتطوير نظام الخبرة المحوسب بإضافة نظام الدور لغايات ضمان الشفافية والتوزيع العادل في توزيع القضايا بين الخبراء.

3. **الاستمرار في جهود حماية المواطنين من آفة المخدرات** في محاورها الثلاث (الوقاية، العمليات، العلاج)
4. **تعزيز السلامة المرورية من خلال التشدد في تطبيق أحكام قانون إدارة السير** على المركبات ووسائط النقل العام.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

1. تحسّن ترتيب الأردن في مؤشر مدركات الفساد.
2. عدد قضايا الفساد المحوّلة والمفصولة من قبل القضاء.
3. حجم الأموال المسترجعة إلى خزينة الدولة من قضايا الفساد.
4. تخفيض معدل مدد التقاضي في القضايا المنظورة أمام القضاء.
5. تعزيز ومتابعة ضبط جرائم المخدرات، وزيادة ضبط قضايا الاتجار والترويج والحد منها مقارنة مع قضايا التعاطي بنسبة (4%) سنوياً مع نهاية 2021.

أولوية النمو الاقتصادي، وبيئة الأعمال وتعزيز استدامة الاستثمارات

ستعمل الحكومة على تنفيذ هذه الأولوية من خلال المبادرات والإجراءات التالية:

1. **توسيع قاعدة المصدرين وزيادة نسب الصادرات، من خلال:**
   أ- دعم الشركات الخدمية من أجل التصدير.
   ب-دعم الشركات الصناعية لتوسعة قاعدة المنتجات المصدرة والأسواق التصديرية.
   ت-دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير لأول مرة.
2. **تنويع أسواق التصدير وفتح أسواق تصديرية جديدة، من خلال:**
   أ- تعزيز الروابط الامامية والخلفية بين المصانع المحلية والتشبيك بين المصانع والموردين في أسواق (الإمارات، السعودية، قطر، الكويت).
   ب-تعزيز الصادرات إلى الدول الإفريقية (كينيا، جيبوتي، اثيوبيا، غابون، جنوب إفريقيا) من خلال المساهمة في تكاليف النقل والشحن للمصدرين لتلك الأسواق من خلال تقديم دعم نقدي.
3. **تنظيم قطاع الأعمال المنزلية والميكروية والابتكارية والتوسّع بها، من خلال:**
   أ- تنفيذ برنامج دعم وتنمية الاعمال المنزلية.
   ب-تنفيذ برنامج دعم وتحويل نماذج الاختراعات إلى مشاريع تجارية ومنتجة.
4. **مأسسة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال:**
   أ- معالجة التحديات الإجرائية للقطاعات الصناعية من خلال المجالس القطاعية الفرعية.
   ب-معالجة التحديات الإجرائية للقطاع التجاري والخدمي من خلال المجالس القطاعية الفرعية.
   ت-طرح مشاريع استثمارية وبنية تحتية في قطاعات مختلفة على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP Projects).
   ث-تأسيس شركة قابضة تتاح المساهمة فيها للأردنيين والمغتربين والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والصناديق الاستثمارية العربية والعالمية ويتم من خلالها تمويل مشاريع البنية التحتية وغيرها من أولويات استثمارية كبيرة.
5. **إطلاق برنامج لدعم استمرارية المشاريع الميكروية والصغيرة لتعزيز استدامتها، من خلال:**
   أ- دعم عدد من المشاريع الميكروية للتحول إلى مشاريع صغيرة (احتضان لمدة عام ونصف).
   ب- الاستثمار في عدد من المشاريع الصغيرة التي تمتلك فرصة للنمو (من خلال صناديق الاستثمار).

ت- الاستثمار في عدد من المشاريع المتوسطة التي تمتلك فرص عالية للنمو (من خلال صناديق ومؤسسات الاستثمار).

ث- تشبيك المشاريع المتوسطة المستفيدة من البرنامج مع برامج دعم الشركات من أجل التصدير لأول مرة.

6. **تعزيز تنافسية القطاع الصناعي، من خلال:**

أ- إعداد تحليل لتنافسية القطاعات الصناعية الفرعية.

ب- تحديد القطاعات الصناعية ذات فرص النمو العالية وإعداد استراتيجيات لتعزيز تنافسية تلك القطاعات على المدى المتوسط (3 سنوات)، وتوجيه الدعم لتلك القطاعات.

7. **تسهيل الإجراءات على المستثمرين، من خلال:**

أ- مرحلة التسجيل (إنشاء البوابة الالكترونية للتسجيل).

ب-مرحلة الترخيص (إنشاء البوابة الالكترونية للترخيص).

ت- التفتيش (تفويض وتنسيق الصلاحيات).

ث- معالجة مشكلة الشركات المتعثرة من خلال تسهيل التسويات والتقسيط.

ج- تطبيق ومتابعة تنفيذ مشروع النافذة الاستثمارية الموحدة.

ح- تسهيل وحل مشاكل المستثمرين من خلال التطبيق الحثيث لنظام تظلم المستثمرين.

خ- إتمام عملية إعادة هيكلة هيئة الاستثمار بما يمكنها ويعزز من دورها.

8. **مواصلة البرنامج الاقتصادي الحكومي من خلال الحزم التنفيذية.**

9. **تحفيز قطاع السياحة والاستثمار السياحي، من خلال:**

أ- زيادة الدخل السياحي وإطالة إقامة السائح من خلال، تحفيز استثمارات القطاع السياحي من خلال مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ب- جعل الاردن وجهه سياحية رئيسة من خلال تطوير منتجات سياحية منافسة ومستدامة (السياحة الدينية، السياحة الداخلية، السياحة البيئية، السياحة العائلية، السياحة الصحية وتعافي، سياحة مسارات).

10. **رفع كفاءة العملية السياحية، من خلال:**

أ- إنشاء قاعدة بيانات سياحية متكاملة.

ب- تطوير منظومة (خطة) أمنية للمواقع السياحية.

ت- تطوير منظومة النقل السياحي/ المثلث الذهبي.

ث- تطوير رزنامة الكترونية متكاملة الفعاليات لجميع محافظات المملكة.

11. **ضبط كلف الطاقة لمختلف المستخدمين، من خلال:**

أ- مراجعة اتفاقيات شراء الطاقة الكهربائية .

ب- تعزيز مشاريع الربط الكهربائي القائمة مع دول الجوار وإنشاء مشاريع ربط جديدة.

ت- التحول التدريجي لأنظمة العدادات الذكية واتباع تعرفة حسب وقت الاستخدام (Time of Day).
ث- توسيع نطاق مشروع تركيب أنظمة طاقة شمسية للمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية ليشمل شريحة أوسع من ذوي الدخل المحدود.
ج- خفض كلف الطاقة على البلديات والمخيمات في المملكة (استبدال إنارة الشوارع بأخرى موفرة للطاقة وتركيب أنظمة طاقة شمسية لمباني الإدارة التابعة للبلديات).
ح- استمرار العمل على تقديم الدعم الجزئي لأنظمة الطاقة المتجددة والسخانات الشمسية للمواطنين.
خ- متابعة تنفيذ إجراءات تخصيص 100 ميجاوات كهرباء من الطاقة المتجددة للصناعات.
د- فتح المجال للاستثمار في مجال تسويق الغاز المضغوط لتمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من التحول لاستخدام الغاز الطبيعي وخفض كلف الوقود.
ذ- تخفيض التعرفة الكهربائية على بعض القطاعات الإنتاجية.
ر- الترويج للاستثمار في إنشاء محطات شحن السيارات الكهربائية لتحفيز المواطنين على التحول للسيارات الكهربائية.

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

1. **التقدم في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال العالمي من المرتبة 75 إلى المرتبة 55 مع نهاية عام 2021.**
2. **التقدم في مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة 70 إلى المرتبة 50 مع نهاية عام 2021.**
3. **الزيادة في عدد الشركات الناشئة المسجلة.**
4. **نمو حجم الصادرات الوطنية بنسبة 5% سنوياً على الأقل.**
5. **زيادة الدخل السياحي بنسبة 10% سنوياً.**
6. **نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20% سنوياً.**

أولوية الإصلاح الإداري وترشيق الجهاز الحكومي

ستعمل الحكومة على تنفيذ هذه الأولوية من خلال المبادرات والإجراءات التالية:

1. **مواصلة إعادة الهيكلة وترشيق الجهاز الحكومي**، حيث سيتم إتخاذ الخطوات التالية:
   - أ- ضم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لوزارة التربية والتعليم وتعزيز دور المجلس الأعلى للتعليم العالي.
   - ب- دمج الهيئات المنظمة لقطاع الطاقة في هيئة واحدة.
   - ت- دمج الهيئات المنظمة لقطاع النقل في هيئة واحدة.
   - ث- تقليص عدد المفوضين في الهيئات المتبقية إلى الحد الأدنى، وذلك من خلال تخفيض صفة المؤسسات التي يمثلونها، والاكتفاء بمدير عام فقط، وبالتالي ضبط الامتيازات القدّمة للمفوّضين.
   - ج- إعداد إطار عام للهيئات والمؤسسات الحكومية المستقلة يتضمن مراعاة الحد الأدنى من المفوضين والكلف الإدارية واللوجستية ودراسة المهام التنظيمية والتنفيذية التي تمارسها الهيئات.
2. **تطبيق سياسة الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بهدف مأسسة عمليات إعادة توزيع الموظفين حسب حاجة الدوائر الحكومية كماً ونوعاً، وبما يضمن الأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية كموظف حكومي ومواطن أردني حقوقه مصونة.**
3. **إنفاذ حوكمة السياسات والأدوات التشريعية وسياسة تقييم الأثر في الدوائر الحكومية.**
4. **إصلاح منظومة التراخيص القطاعية (تراخيص الأعمال).**
5. **ربط أداء وتقييم الموظف العام بالأداء المؤسسي.**
6. **تمكين الوحدات التنظيمية المعنية بتطوير الأداء المؤسسي في الجهاز الحكومي.**

وسيعرف المواطن مدى النجاح في تنفيذ هذه الأولوية من خلال التقدم في المؤشرات التالية:

1. **تخفيض عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية من 104 مؤسسات في عام 2019 إلى 95 مؤسسة مع نهاية عام 2021.**
2. **تطبيق نظام تقييم أداء جديد لموظفي القطاع العام يرتبط بالأداء المؤسسي.**

PMOJO

@primeministry

primeministryjordan

primeministryofjordan

www.pm.gov.jo